

بعد أن صنفتها وكالة بلومبيرغ كأفضل بورصة عربية وفي المرتبة الثالثة عشرة عالمياً في عام 2025 بورصة عمان تحصد جائزة اتحاد أسواق المال العربية السنوية لعام 2025 كأفضل بورصة عربية أداءً

أيلول 30، 2026

حصلت بورصة عمان على جائزة اتحاد أسواق المال العربية السنوية لعام 2025 كأفضل بورصة عربية أداءً من حيث نمو مؤشر الأسعار، حيث تسلم الجائزة المدير التنفيذي لبورصة عمان مازن الوظانفي خلال انعقاد أعمال الاجتماع والمؤتمر السنوي للاتحاد أسواق المال العربية - أبوظبي 2026، والذي عُقد في العاصمة الإماراتية أبوظبي خلال الفترة 29-30 أيلول 2026 بالتعاون مع سوق أبوظبي للأوراق المالية.

ويأتي منح هذه الجائزة والتكريم تقديراً للانداء المتميز الذي حققته بورصة عمان خلال عام 2025، والذي أسهم في تصدرها البورصات العربية، واحتلال المرتبة الأولى في استطلاع العالمية وفقاً لبيانات وكالة بلومبيرغ لعام 2025. وأيضاً، أقطعت في سوق الأوراق المالية نظام دفعات نقدية الموزعة على 488 مليون دينار أردني نهاية عام ASEG

ب2024/581528% إلى أن وصلت إلى 2007% من كالماتر تقع في عمان والقياس على أساس ASETR 5014%

لتصل إلى نحو 26.5 مليار دينار في

نهاية عام 2025 ، مسجلة بذلك أعلى نسبة نمو سنوية منذ عام 2005. كما ارتفع حجم التداول بنسبة 80.6% ، وارتفع معدل حجم التداول اليومي من 4.4 مليون دينار إلى 8.8 مليون دينار.

وقال الوظائف أن النتائج التي حققتها البورصة خلال عام 2025 جاءت وعلى الرغم من الظروف الصعبة في المنطقة والعالم وحالة عدم اليقين، ثمرةً وانعكاساً للنداء الإيجابي التصاعدي للاقتصاد الوطني ومثابته وقدرته على التكيف وتجاوز التحديات وتحسن بيئة الاستثمار بشكل واضح في ظل القرارات الحكومية التحفيزية للقطاعات الاقتصادية ودعم النمو وتحفيز الاستثمار ودعم مكانة الأردن كوجهة اقليمية ودولية جاذبة للاستثمار وتنفيذ المشاريع الكبرى ومشاريع التحديث الاقتصادي، إضافة إلى مؤشرات النداء الإيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي، تهمت في تحقيق العديد من القطاعات الاقتصادية لمعدلات نمو إيجابية وارتفاع الصادرات والاستثمارات وجالات الأردنيين واحتواء معدلات التضخم ووصول الاحتياطات الأجنبية لها يقارب 28.4 مليار دينار والاستقرار السياسي والنقدي والمالي. كما جاءت هذه النتائج مدعومة بأداء قوي للشركات المدرجة في البورصة، حيث حققت هذه الشركات زيادة في صافي أرباحها لعام 2025 بنسبة 12.9% لتكون بذلك ثاني أعلى أرباح تاريخية تحققها الشركات المدرجة في البورصة، بالإضافة إلى عدد من الإجراءات الحكومية المباشرة الهادفة إلى تنشيط التداول وتحفيز السيولة في السوق والتي كان من أهمها السماح للمستثمرين الراغبين في الحصول على الجنسية الأردنية بتحريك استثماراتهم داخل البورصة، وإعفاء صناديق الاستثمار المشترك من الضريبة، وتخفيض عمولة الوسطاء، إضافة إلى زيادة أوقات التداول، مع تمتع السوق ببنية تشريعية وتنظيمية وفنية وفق أحدث المعايير والممارسات الدولية وتضافر جهود جميع الجهات ذات العلاقة بها في ذلك هيئة الأوراق المالية ومركز إيداع الأوراق المالية والشركات المدرجة وشركات الخدمات المالية، مشيراً إلى أن البورصة ستستمر في العمل على تطوير السوق المالي الأردني وتعزيز تنافسيته وجاذبيته للاستثمارات المحلية والأجنبية وتطوير أنظمتها الإلكترونية والأطر التشريعية والفنية وفق أحدث المعايير والممارسات الدولية وتنفيذ مشاريع رؤية التحديث الاقتصادي وخطتها الاستراتيجية.

وأشار إلى أن البورصة استثمرت هذا العام في مسارها الإيجابي التصاعدي في ظل استمرار المسار الإيجابي للاقتصاد الوطني، حيث سجل الرقم القياسي العام ارتفاعاً قدره 15.7%، وارتفع الرقم القياسي للعائد الكلي بمقدار 20.1%، وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة بنسبة 14.5%، إضافة إلى تحقيق الشركات المدرجة لثاني أعلى أرباح تاريخية للنصف الأول من هذا العام، بارتفاع نسبته 14.3% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2025 وارتفع حجم التداول بنسبة 65.3%، كما ارتفع معدل حجم التداول اليومي من 8.8 مليون دينار إلى 13.4 مليون دينار. وذلك حتى نهاية جلسة تداول يوم الثلاثاء الموافق 2026/09/29.

وقال الوظائف إن الجائزة تمثل تقديراً مهماً للجهود التي بذلتها بورصة عمان ومؤسسات السوق في تطوير النظر التنظيمية والفنية وأدائها وتعزيز مكانتها على مستوى الأسواق المالية العربية والعالمية، مؤكداً أن هذا الإنجاز يعكس ثقة المستثمرين في السوق والاقتصاد الوطني وكفاءة منظومة العمل في البورصة وسوق رأس المال الوطني، والحرص المستمر على تطوير بيئة الاستثمار والارتقاء بمستوى الخدمات والمنتجات المالية المقدمة.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر حظي بمشاركة واسعة من قيادات البورصات ومؤسسات أسواق المال العربية والجهات التنظيمية ومؤسسات المقاصة والإيداع والتسوية، وشركات الوساطة ومديري الأصول والمستثمرين، إلى جانب نخبة من الخبراء وصناع القرار من الأسواق الإقليمية والدولية، وشكل المؤتمر منصة لتبادل الخبرات ووجهات النظر حول أحدث التطورات والتوجهات في صناعة أسواق المال، وبحث سبل تعزيز كفاءة الأسواق وتنافسيته والارتقاء ببنيتها التحتية.

